

Distr.: General
12 October 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٦٣٠، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين":

"يشير مجلس الأمن إلى البيانين الصادرين عن رئيسه والمؤرخين ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3) و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/14)، وإلى تقرير الأمين العام المعنون "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/39)، ويؤكد أن بناء قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة هو حجر الزاوية في ضمان السلام والتنمية المستدامة. ويشدد إصلاح قطاع الأمن كذلك على الفعالية والمساءلة والحوكمة الرشيدة باعتبارها عناصر يعزز بعضها بعضا في هذا القطاع.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الجزء الأعظم من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن يُوجَّه إلى بلدان في أفريقيا ويجري تنفيذه فيها. وفي الوقت ذاته، أصبح عدد من البلدان الأفريقية مصادر هامة لتوفير تلك المساعدة. ويرحب مجلس الأمن بهذا التعاون الأفريقي الداخلي ويؤكد على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بوجهات النظر الأفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، إضافة إلى تبادل المعارف والخبرات مع النساء وأعضاء المجتمع المدني. ومن شأن تركيز الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن على احتياجات وأولويات السكان في البلدان الخارجة لتوها من نزاعات أن يعزز كثيرا مشروعية ذلك الدعم ومقومات استمراره واستدامته.



”ويسلم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة المدى ويكرر تأكيد الحق السيادي والمسؤولية الرئيسية للبلد المعني في تحديد نهجه وأولوياته الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن تخضع هذه العملية للملكية الوطنية وأن تكون منبثقة من احتياجات البلد المعني وظروفه الخاصة. ويجب أن يستند تنسيق الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى توافق الآراء على الصعيد الوطني وأن تكون القيادة السياسية والإرادة السياسية هما الدافع نحو المضي قدما في الإصلاح. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن مسؤولية الدول عن تنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك، مثالا لا حصرا، وضع رؤية استراتيجية للإصلاح وإرساء ثوابته، وتعيين الثغرات والاحتياجات، وتحديد الميادين التي تحتاج إلى الدعم التقني حسب الأولوية، وتجنب الازدواجية في جهود الجهات المانحة.

”وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره القيود المفروضة على قدرات الدول القائمة بالإصلاح، فإنه يشجعها على أن تسعى جاهدة إلى تخصيص موارد وطنية لجهود إصلاح قطاع الأمن بما يكفل مقومات استمراره وجدواه على المدى الطويل. ويشدد مجلس الأمن في هذا السياق، على أهمية تحسين مشاركة المرأة في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وصون السلام والأمن، ويشجع النساء على المشاركة في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الوطني وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. ويشجع مجلس الأمن في هذا الصدد، على أن يكون قطاع الأمن في متناول جميع السكان ومستجيبا لاحتياجاتهم، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية الأطر الإقليمية بوصفها الأساس الذي تقوم عليه جهود إصلاح قطاع الأمن على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع إطار لسياسات إصلاح قطاع الأمن على صعيد القارة، وتنفيذ ذلك الإطار. ويشجع مجلس الأمن المناطق الأخرى على النظر في إمكانية إقامة شراكات من هذا القبيل بهدف تيسير تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى، ووضع أطر إقليمية لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن بما يعكس مشاركة المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الإقليمية. ويسلم مجلس الأمن أيضا بما تقدمه الجهات المانحة على المستوى الثنائي، وكذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، من دعم إلى الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا وإلى سائر المبادرات التي اتخذتها في مجال

إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه السابقة بشأن ضرورة توفير دعم مبكر وكاف في المجالات ذات الأولوية لبناء السلام، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وكذلك بشأن أهمية برامج إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات. وفي ضوء استمرار النزاعات في أفريقيا، يؤكد مجلس الأمن مجدداً على ارتباط إصلاح قطاع الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشدد على ضرورة أن تجري هذه الجهود الإصلاحية ضمن الإطار الأوسع والأشمل لبناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد أهمية الدور الذي تنهض به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في البلدان الأفريقية. ويشجع مجلس الأمن لجنة بناء السلام على مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والخارجية التي تشارك في إصلاح قطاع الأمن في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن لا بد وأن يتم ضمن الإطار العام لسيادة القانون، وينبغي أن يسهم في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون بوجه عام، فضلاً عن الجهود الأوسع نطاقاً في مجالي التعمير والتنمية. وسوف يتطلب ذلك مواصلة التنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة لكفالة اتباع نهج متماسك على نحو متزايد. وفي هذا السياق، يشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تنبته جهود إصلاح قطاع الأمن إلى مسألة الإفلات من العقاب.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن حفظ السلام قد تطور تطوراً ملموساً على مدى العقود الماضية، إذ انتقل من رصد عمليات وقف إطلاق النار بصورة رئيسية إلى القيام بعمليات معقدة متعددة الأبعاد، تسعى إلى القيام بمهام بناء السلام والتصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء نشوب النزاعات. ويلاحظ مجلس الأمن في هذا الصدد أن عدداً متزايداً من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة منوط بدعم البرامج الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في أفريقيا، من خلال تقديم المساعدة الاستراتيجية لوضع أطر قطاع الأمن وبناء قدرات مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون في المجالات الرئيسية، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والحماية من العنف الجنسي والجسدي. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة

العمل، حيثما لزم، على مواصلة إدراج جوانب إصلاح قطاع الأمن في صلب التخطيط لعمليات الأمم المتحدة.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور المهم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية لها مقومات الاستمرار، ويثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وحدة إصلاح قطاع الأمن وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، في مواصلة تعزيز توجه الأمم المتحدة إلى اتباع نهج شامل في معالجة مسائل إصلاح قطاع الأمن، وذلك من خلال إعداد التوجيهات والقدرات المدنية، ووضع آليات التنسيق، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في مستهل عام ٢٠١٣ تقييماً للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجهود المبذولة في أفريقيا، وأن يقدم توصيات بشأن أفضل السبل لتعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، آخذاً بعين الاعتبار أوجه الصلة بين المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وبين أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع مراعاة آراء أجهزة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية أيضاً“.